المحاضرة الأولى:

-وضع المغرب الأقصى قبل فرض الحماية الفرنسية:

أ-الوضع التجاري.

ج-المعاهدات المغربية-الأوروبية.

د-نظام الرعاية القنصلية.

هـ-المديونية.

1-وضع المغرب الأقصى قبل فرض الحماية الفرنسية:

أ-الوضع التجاري:

خلال القرن التاسع عشر؛ عرف المغرب تنمية تضاعفت بأربع مرات ما بين 1930-1900م، حولته إلى بلد مستورد أكثر مما يصدر، هذا ما أثر على الميزان التجاري للبلد الذي أصيب بعجز دائم ابتداءا من سنة 1878م.

ب-الإصلاحات الاقتصادية:

بسبب العجز التجاري وتنامي السيطرة التجارية الأوروبية على الاقتصاد المغربي؛ حاول سلاطين المغرب القيام بمجموعة من الإصلاحات -لكن هذه الإصلاحات لم تكن إلا بإيعاز وتوجيه من الدول الأوروبية التي رأت فيها تعزيزا لترسيخ وجودها بالمغرب والحصول على مكاسب أخرى جديدة- كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الإصلاحات؛ أسهمت في إضعاف الحكم السلطاني بسبب عدم التوافق بين قواعد التجارة الأوروبية والأحكام الشرعية الإسلامية (هذه الإصلاحات في نظر المجتمع المغربي مساس وانحراف عن الدين الإسلامي وأحكامه).

ومن بين أهم الإصلاحات ما يلي:

*الإصلاح الجبائي: وقد أقره السلطان محمد الرابع؛ من أجل تعويض ضريبة الحرب التي فرضتها إسبانيا على المغرب على إثر انتصارها العسكري على المغرب بعد أحداث تطوان، كما تضمن الإصلاح إقرار ضريبة جديدة سميت بالمعونة (هذه الأخيرة خلفت جدلا كبيرا في أوساط الفئات المغربية).

ج–المعاهدات المغربية–الأوروبية: (هذه الاتفاقيات عززت النفوذ الأجنبي).

*الاتفاق المغربي–الإنجليزي 1856م: وضعت قواعد العلاقات بين المغرب والدول الأوروبية مع تعزيز النفوذ الأوروبي.

*الاتفاق المغربي –الاسباني 1860-1861م: بعد احتلال اسبانيا لتيطوان ومحاولة السلطان استرجاعها؛ إلا أنه أجبر على توقيع معاهدة ثنائية، أجبر بموجبها على دفع غرامة مالية قدرت بحوالي 100 مليون فرنك ذهبي.

*الاتفاق المغربي–الفرنسي 1863م: بعد الاتفاق المغربي–الاسباني؛ سارعت فرنسا هي الأخرى إلى إبرام اتفاق مع المغرب، حصلت على إثره إقرار حرية التجارة مع إلغاء الاحتكارات.

د–نظام الرعاية القنصلية[1]:

يرجع تاريخ هذا النظام إلى سنة 1767م؛ حيث كان ينطبق فقط على الأوروبيين المقيمين بالمغرب، غير أنه تعمم ليشمل المواطنين المغاربة بعد معاهدة 1865م، وهذا ما فتح الباب على مصراعيه لإقبال المغاربة على اكتساب صفة الرعايا من قبل القناصلة الأجانب –مع العلم أن هذه الصفة منحت للتجار وموظفي المخزن– ؛ هروبا من دفع الضرائب والخدمة العسكرية والقضاء، وبذلك يكون هذا النظام قد نافس السلطة المحلية ومس بمشروعيتها وسيادتها.

هـ–المديونية:

لقد تميز الواقع الاقتصادي للمغرب قبل فرض الحماية بما يلي:

[1] نظام الرعاية هي رباط قانوني ينشأ ما بين دولة أوروبية ومواطن مغربي من أجل حصول هذا الأخير على الامتيازات المعترف بها من قبل الدولة المغربية لمواطني الدول الأوروبية المقيمين بالمغرب

*عجز تجاري منذ سنة 1878م.

*ديون متراكمة لم تصفى منذ اتفاقية 1861م.

*اقتطاع موارد الخزينة المالية عن طريق الإعفاءات من دفع الرسوم،بسبب خروج بعض المغاربة من منظومة الجباية –أصبحوا رعايا أجانب-.

*تدخل الدول الأجنبية في الشؤون المالية للمغرب.

هذه الحالة أجبرت سلاطين المغرب على اللجوء إلى الاقتراض المالي من بعض الدول الأجنبية من أجل تغطية العجز الاقتصادي والمالي الذي أصاب المغرب –تعتبر هذه القروض أخطر وسيلة لتشديد الخناق أكثر على سلاطين المغرب والضربة القاضية التي عملت على تركيع المغرب- ومن بين هذه القروض ما يلي:

***قرض 1904م:**

تم توقيع هذا القرض بين السلطان عبد العزيز ومجموعة من البنوك التي يهيمن عليها بنك "Paribas"، تضمن القرض 62.5 مليون فرنك؛ يسلم مبلغ 48 مليون مباشرة للمغرب أم بقية القرض فاقتطعته البنوك في بادئ الأمر كضمان؛ مقابل ذلك تحصل البنوك على نسبة60% من المداخيل الجمركية لمدة 35 سنة مع اكتساب هذا البنك حق التفضيل في القروض اللاحقة مما يعني أنه أصبح الممول الرئيسي للمغرب.

***قرض 1910م:**

اشترك في هذا القرض ثلاث دول (فرنسا –ألمانيا- إسبانيا) قدرت قيمت هذا القرض بحوالي 101 مليون فرنك من أجل تعويض ضحايا الدار البيضاء (70مليون فرنك) وتصفية الديون السابقة (90 مليون) ولترميم ميناء مدينة العرائش؛ وقد قدرت حصت فرنسا بحوالي 70.78 مليون فرنك، أما ألمانيا فقدرت بحوالي 20.25مليون وحصة إسبانيا بحوالي 10.11 مليون فرنك.

أما فيما يخص شروط القرض فكانت كما يلي:

*دفع فائدة سنوية قدرها 5.24 مليون فرنك أي بنسبة 5%.

*احتكار منتوج التبغ والكيف والعفيون.

*احتكار المداخيل العمومية في كل الموانئ.

*في حالة عدم تسديد الدين فهذه الدول سوف تتمكن من وضع يدها على كل موارد الدولة.